أمستردام تخصّص خمسة ملايين يورو للمساعدة في استقبال العائدين

العـراق وهولنـدا يتفقان علـى تشجيع العـودة الطوعية لطالبـي اللجوء

□ متابعة /المدى

قالت وزارة الهجرة والمهجرين إنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع شؤون الهجرة واللجوء الهولندية بشأن مصير نحو 1300 عراقي رفضت طلبات لجوئهم وحاولت السلطات إعادتهم قسرا.
وكيل وزارة الهجرة والمهجرين سلام الخفاجي كان ضمن الوفد العراقي الذي زار هولندا مؤخرا وبحث مع الجانب الهولندي مشكلة طالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم وتتجاوز أعدادهم 3000 شخص.

لاجئون عراقيون في هولندا ينتظرون مصيرهم

وأوضح تقرير صدر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، في حزيران الماضي أن العراق يحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للاجئين بعدد يقارب مليون ونصف المليون.
وقامت دول أوربية مثل السويد وهولندا وبريطانيا خلال الأعوام الماضية بإعادة عدد من طالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم قسرا إلى العراق، وقد شهدت مدن أوربية اعتصامات واحتجاجات.
الحكومة الهولندية تعمل على إعادة نحو ١٣٠٠ عراقي بحجة تحسن الأوضاع الأمنية في العراق. وكيل وزارة الهجرة والمهجرين سلام الخفاجي أكد رفض العراق لأي عودة قسرية لطالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم، مشيرا إلى توصل الوزارة إلى اتفاق مبدئي حول تشجيع طالبي اللجوء على العودة الطوعية مع منحهم حوافز وامتيازات تشجيعية، حيث ستمنح الحكومة الهولندية كل شخص أعزب مبلغ ١٠ آلاف دولار وللمتزوج يضاف مبلغ ٥ آلاف دولار للزوجة ومبلغ ألفي دولار لكل طفل وهكذا.
الخفاجي أضاف أن الجانب الهولندي وخلال المباحثات الثنائية أعرب عن استعداده لتخصيص أكثر من خمسة ملايين يورو للعراق للمساعدة في استقبال العائدين طواعية من هولندا.
وكان وزير شؤون الهجرة واللجوء الهولندي قد أعلن عن تمديد المهلة التي منحها لطالبي اللجوء العراقيين المبعدين الذين لجئوا للاعتصام احتجاجا على قرار إبعادهم، إلى أيلول المقبل.
وكيل وزارة الهجرة والمهجرين سلام الخفاجي أوضح أن مذكرة التفاهم بين العراق وهولندا بشأن مصير طالبي اللجوء العراقيين والعودة الطوعية، تنتظر مصادقة البرلمان الهولندي في أيلول المقبل، وبعدها سيقوم الوزير الهولندي بزيارة العراق لإتمام توقيع مذكرة التفاهم.
ووفقا للاتفاقية العراقية الهولندية سيمنح طالبو اللجوء المرضى فرصة البقاء في هولندا حتى إتمام العلاج، أيضا طلبة المدارس بإمكانهم إنهاء دراستهم قبل العودة إلى العراق، هذا ما أكده الخفاجي.
أما عن دور وزارة الهجرة والمهجرين في موضوع العودة الطوعية لطالبي اللجوء العراقيين، فيؤكد الخفاجي أن الوزارة أيضا تقدم منحاً مالية للعائدين ووضعت برنامج لتوفير فرص عمل لهم، وأبرمت اتفاقيات مع ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لبناء دور واطئة الكلفة، لكن مشاريع الوزارة تصطدم بمشكلة التخصيصات المالية.
رئيسة لجنة المرحلين والمهجرين والمغتربين في البرلمان لقاء مهدي وردي بيّنت لإذاعة العراق الحر أن اللجنة عقدت اجتماعا قبل أسبوع وخرجت بمجموعة من مشاريع القرارات، عقب قيام بعض الدول الأوربية بإعادة طالبي اللجوء العراقيين قسراً وخاصة في السويد وهولندا، مؤكدة تحفظ البرلمان العراقي على العودة القسرية للعراقيين ودعوته إلى فرض غرامات على شركات الطيران التي تقوم بتسليم المبعدين.
وردي رأت أن مذكرة التفاهم هذه تنسجم مع قرارات اللجنة البرلمانية وذكرت أن بعض المسؤولين العراقيين وخلال زياراتهم يقومون بإعطاء صورة غير حقيقية عن الوضع في العراق، ما شجع الدول الأوربية على الإسراع بإعادة طالبي اللجوء، وشددت على ضرورة وضع برنامج إنساني لتهيئتهم للعودة الطوعية على ألّا يكون العراق طرفا في إعادة اللاجئين أو طالبي اللجوء قسراً، مشددة على أن العراق غير جاهز لاستقبال العائدين لأسباب أمنية واقتصادية واجتماعية.
ووصفت الناشطة في مجال حقوق المهجرين والمرحلين باسكال وردة مذكرة التفاهم العراقية الهولندية بالخطوة الجيدة باتجاه حل مشكلة طالبي اللجوء العراقيين الراغبين بالعودة إلى العراق رغم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ترافق عملية العودة وإعادة توطينهم بعد أن خسروا كل ما يملكونه.
وخلال حديثها لإذاعة العراق الحر دعت وردة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى الاهتمام بالعائدين وتقديم التسهيلات لهم، ومعالجة مشاكل السكن والعمل والدراسة وغيرها، خاصة وأن المشاكل الإدارية والروتين والبيروقراطية دفعت الكثير من العائدين إلى التفكير في الهجرة مرة أخرى.
وقد أثار خبر توصل الحكومة إلى اتفاق بشأن مذكرة التفاهم مع الجانب الهولندي على تشجيع العودة الطوعية، ردود أفعال متباينة وسط طالبي اللجوء العراقيين حيث أعرب البعض عن ترحيبه بهذه الخطوة خاصة إذا ما تضمنت المذكرة منح مساعدات مالية للراغبين بالعودة ليبدؤوا حياة جديدة، بينما أكد البعض رفضه العودة مفضلا البقاء في دول المهجر رغم ما يعانونه من مشاكل كما يقول طالب اللجوء حكمت الذي رفض طلبه منذ ٢٠٠٨ وطالبة اللجوء زينة التي تعرضت للسجن ورفض طلبها، وذكرت لإذاعة العراق الحر أن أعدادا كبيرة من طالبي اللجوء يعيشون أوضاعا صعبة منذ سنوات بانتظار قبول طلباتهم.

عودة أكثر من ألف و40 عنصراً من منتسبي الجيش المنحل في نينوى

الأنبار: اعتقال مراسل (رويترز) والاعتداء عليه أثناء تصويره انفجاراً

□ بغداد-المحافظات / المدى

أعلن نائب عن القائمة العراقية عودة أكثر من ألف من منتسبي الجيش السابق المنحل إلى الخدمة في محافظة نينوى.
وقال النائب فارس السنجري عن محافظة نينوى لوكالة "أين" انه تمت إعادة ألف و٤٠ من ضباط ومنتسبين من الجيش السابق إلى الخدمة في نينوى ومن المرجح أن تكون هناك خطوة مماثلة تشهدها محافظة ديالى قريباً وسيكون العدد أكبر".
وأضاف "إننا نأمل أن تعقب هذه الخطوة خطوة أخرى نحو غلق السجون والمعتقلات السرية التابعة للواء ٥٤ واللواء ٥٦ من الجيش والتي أشارت إليها لجنة حقوق الإنسان النيابية وغلق وإنهاء هذا الملف بما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيزها بين مختلف مكونات أبناء الشعب العراقي".
وكان رئيس الوزراء نوري المالكي وخلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في محافظة نينوى في ٢٩ من شهر أيار الماضي قد وجه خلال الاجتماع بتشكيل لجنة لإعادة ضباط الجيش السابق من أبناء المحافظة إلى الخدمة.
الى ذلك اعلن القائد الجديد لشرطة بابل اللواء صباح الفتلاوي عن وجود وعود من الحكومتين الاتحادية والمحلية باعادة تأهيل نقاط التفتيش في المحافظة بشكل يسهم في تحسين دورها.
وقال الفتلاوي خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى قيادة شرطة بابل وحضره مراسل "المدى" أمس السبت إن "الحكومتين الاتحادية والمحلية أعطتا وعودا لقيادة شرطة المحافظة باعادة تأهيل نقاط التفتيش التي هي ليست بالمستوى المطلوب لاسيما في مداخل المحافظة مع محافظات بغداد وكربلاء والديوانية"، مشيرا الى "حصول قيادة شرطة بابل على وعد بالحصول على أجهزة سونار جديدة للتفتيش".
وبشأن عمل شرطة بابل خلال الفترة المقبلة اوضح الفتلاوي ان "الشرطة ستعتمد في محاربتها لتنظيم القاعدة الارهابي والمجاميع المسلحة، على خطط استخبارية دقيقة من دون التأثير على حياة المواطن او إزعاجه".
وتعهد بأن "يكون للصحفي الحرية التامة خلال ممارسته لعمله في أي منطقة من المحافظة دون اي تدخل من قوات الشرطة".
وتولى اللواء صباح الفتلاوي اول من امس الجمعة قيادة شرطة محافظة بابل خلفا لقائد الشرطة السابق اللواء فاضل رداد بموجب امر صادر من وزارة الداخلية.
يذكر أن اللواء صباح الفتلاوي كان يشغل منصب قائد شرطة محافظة ذي قار وهو شقيق النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي.
وفي شأن امني آخر اعتقلت القوات الأمنية في محافظة الأنبار مراسل وكالة رويترز في المدينة بعد الاعتداء عليه ولأسباب مجهولة.
وذكر مراسل وكالة "الفرات نيوز" أمس السبت أن "قوة من مركز شرطة الملعب بمحافظة الأنبار اعتقلت مراسل وكالة رويترز واعتدت عليه أثناء محاولته تصوير حادث".
وأضاف أن "عملية الاعتقال تمت على الرغم من امتلاك المراسل كتبا رسمية بتسهيل مهمته صادرة من قيادة عمليات الأنبار وشرطة المحافظة".
وكان مصدر بالشرطة في مدينة الرمادي قد أفاد بأن انتحاريا يرتدي حزاما ناسفا فجر نفسه مساء أمس الأول داخل منزل القيادي في صحوة الانبار الشيخ رباح البهية في حي البكر وسط الرمادي ما أدى إلى مقتل زوجته واثنين من أبنائه فضلا عن جرح عشرة آخرين من أفراد أسرته وأفراد منزل مجاور له.
واشار المصدر إلى أن البهية لم يكن متواجدا في المنزل ساعة الهجوم وتفرض قوات الأمن حاليا إجراءات أمنية مشددة على حي البكر.
يذكر أن محافظة الأنبار، تشهد منذ فترة طويلة موجة من أعمال العنف، على الرغم من قيام القوات الأمنية بالعديد من الهجمات ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء عمليات الاغتيال المتزايدة، حيث تمكنت من قتل بعضهم، واعتقال عدد آخر.
فيما اعلنت قوات الصحوة في ديالى، أمس السبت، أن أكثر من ٤٠ عنصرا سقطوا بين قتيل وجريح بهجمات مسلحة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٢، وفي حين اتهمت تنظيم القاعدة بـ"الوقوف وراء اغلب تلك الهجمات"، دعت الجهات الحكومية إلى الإسراع بتامين الحقوق القانونية لهم.
وقال مسؤول قوات الصحوة في المحافظة سامي الخزرجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "العديد من نقاط المرابطة الأمنية لقوات الصحوة المنتشرة في الأقضية والنواحي تعرضت خلال الفترة الماضية إلى هجمات مسلحة، إضافة إلى استهداف العديد من عناصرها"، مبينا أن "تلك العمليات أسفرت خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٢، عن مقتل ٢٣ عنصرا وإصابة ١٨ آخرين".
واتهم الخزرجي تنظيم القاعدة بـ"الوقوف وراء اغلب تلك الهجمات"، داعيا الجهات الحكومية إلى "الإسراع بتأمين الحقوق القانونية لقتلى وجرحى الصحوة من اجل تامين متطلبات المعيشة لأسرهم".
يذكر أن عدد عناصر قوات الصحوة في محافظة ديالى، يبلغ أكثر من سبعة آلاف عنصر، بينهم ٥٠ من القيادات الميدانية المنتشرة في عموم مناطق المحافظة، إلا أن الجزء الأكبر منهم متواجد داخل مدينة بعقوبة وضواحيها.

الصدر يدعو لتشكيل غرفة عمليات لمعالجة الأوضاع الأمنية في البلاد

□ بغداد/ المدى

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس السبت، إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمعالجة الوضع الأمني في البلاد، وفي حين أكد على ضرورة عدم التدخل في شؤون دول الجوار أو السماح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية، طالب بـ"إبعاد دول الاحتلال" وإقصائها وتحجيم دورها وسفاراتها في العراق.
وقال مقتدى الصدر في خطاب متلفز بث، أمس الأول، إن "الانهيارات الأخيرة في الأوضاع الأمنية تتطلب تشكيل غرفة عمليات أمنية تضم المسؤولين الأمنيين من وزراء الداخلية والدفاع والأمن الوطني وجهاز المخابرات لمعالجة هذا الوضع وتوفير متطلبات الشعب العراقي من الأمن".
وأكد الصدر على "ضرورة عدم السماح لدول الجوار بالتدخل في الشؤون العراقية الداخلية وعدم تدخل العراق من جهة أخرى في شؤون تلك الدول وإبعاد دول الاحتلال وإقصائها وتحجيم دورها وسفاراتها في العراق"، مطالبا مجلس النواب بـ"تشريع قوانين تحفظ قوة وهيبة واحترام العراق".
وأشار الصدر إلى أن "الجيش والقوات الأمنية لهما أهمية كبيرة في أوضاع العراق"، داعيا إلى "العمل على تقويتها وإبعاد المحتل عنها في وبنائها وطنيا لا حزبيا أو طائفيا".
وفي سياق آخر حذر الصدر من "تفشي البطالة بين الأوساط الشعبية والتي أنتجت الفقر بين العراقيين"، داعيا الحكومة إلى "تشغيل عدد اكبر من أبناء الشعب العراقي كُلاً حسب اختصاصه".
وطالب الصدر البرلمان بـ"زيادة الدرجات الوظيفية في الموازنة العامة للبلاد للعام الحالي ٢٠١٢"، مؤكدا على "ضرورة العمل على توزيع تخصيصات الموازنة بشكل عادل بين العراقيين بعيدا عن السراق والفاسدين من خلال تشكيل لجان تقوم بتحديد أوجه الصرف بعيدا عن التحزب والطائفية".
وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد دعا الأجهزة الأمنية في ١٣ حزيران ٢٠١٢ على خلفية ٣٢ تفجيرا شهدتها وبغداد وسبع محافظات وتسببت بمقتل وإصابة ٢٩٣ شخصا ونفذت تلك التفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة وهجمات مسلحة وبقذائف هاون، إلى عدم التراخي في أداء واجباتها، وفيما طالب باتخاذ إجراءات صارمة بحق من يثبت تساهله وإهماله في أداء الواجب، حذر من أن تنعكس الخلافات السياسية سلباً على الوضع الأمني.
وتأتي دعوة الصدر بعد أربعة أيام على التفجيرات التي شهدتها محافظتي الديوانية وكربلاء، في (الثالث من تموز ٢٠١٢ الحالي)، بالتزامن مع زيارة النصف من شعبان حيث انفجرت سيارة مفخخة في سوق شعبية وسط الديوانية، مما أسفر عن مقتل أو إصابة نحو مئة شخص بينهم نساء وأطفال، لتعلن إدارة المحافظة بعدها إقالة قائد الشرطة العميد ماجد الزهيري، وتعيين العميد عبد الجليل عبد الأمير بدلا عنه، فيما قتل ١١ شخصا وأصيب ٤٥ آخرين بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين داخل علوة شعبية لبيع الفواكه والخضر في منطقة فريحة، ٣ كم شرق كربلاء.
وكان مرشح الرئيس الأميركي باراك أوباما لتولي منصب سفير بلاده الجديد في العراق بريت ماكجورك قد اعتبر، في ٧ حزيران ٢٠١٢، أن الحكومة العراقية لم تنجح في إضعاف نفوذ تنظيم القاعدة، فهو لا يزال يستطيع تنفيذ هجمات كل ٣٠ أو ٤٠ يوماً، فيما دعت الحكومة السفير إلى إجراء قراءة جديدة لقدرة التنظيم في البلاد، لكنها لم تنف أن خطر القاعدة لا يزال قائماً.
يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات شهدت تصعيداً أمنياً منذ منتصف حزيران الماضي، أودى بحياة المئات من المواطنين، ويأتي هذا التصعيد بالتزامن مع الأزمة السياسية المتمثلة بمطالبات استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي، في وقت يحذر فيه نواب عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي من تبعات هذه الخطوة على العملية السياسية.

العراقية ترفض استبدال نائبها في رئاسة الجمهورية

الجنـايـات المـركـزيـة تـسـتـأنـف الـيـوم محـاكـمـة الهاشمي

□ بغداد/المدى

تستأنف اليوم الأحد محاكمة نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي بعدة قضايا إرهابية.
وستعقد محكمة الجنايات المركزية اليوم الجلسة الخامسة لها في إطار محاكمة الهاشمي التي تتم بصورة غيابية، في ثلاث تهم تتعلق باغتيال مدير عام في وزارة الأمن الوطني وضابط في وزارة الداخلية ومحامية.
وعقدت محكمة الجنايات المركزية اخر جلسة لها في التاسع عشر من الشهر الماضي استمعت خلالها إلى إفادة خمسة من الشهود.
يذكر أن مجلس القضاء الأعلى قد قرر محاكمة الهاشمي الموجود حاليا في تركيا غيابيا في ثلاث تهم فقط من مجموع أكثر من ١٥٠ جريمة بحسب الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار.
وكان الهاشمي قد أصدر بيانا قال فيه انه قد يلجأ إلى سحب فريق الدفاع والتوقف عن متابعة الدعوى المقامة ضده بسبب وجود انتهاكات قانونية تخللت محاكمته، حسب قوله، داعيا المسؤولين في الحكومة والقضاء إلى تشكيل محكمة تشارك فيها الأمم المتحدة لمقاضاته وأفراد حمايته وموظفي مكتبه في العراق أو خارجه.
وتعد محاكمة الهاشمي الأولى لمسؤول عراقي رفيع المستوى بقضايا ارهابية منذ عام ٢٠٠٣ حيث ان هناك محاكمات وقضايا لبعض المسؤولين كانت بتهم تتعلق بالفساد الاداري والمالي.والهاشمي الذي يواجه احكاما قد تصل الى السجن لعدة سنوات نفى التهم المنسوبة اليه وقال انها مسيسة رافضا ان تتم محاكمته في بغداد وطالب بنقلها الى كركوك الا ان القضاء العراقي رفض طلبه.
الى ذلك اكد النائب عن القائمة العراقية حميد الزوبعي ان قائمته متمسكة بطارق الهاشمي كنائب لرئيس الجمهورية وانها لن ترشح شخصا آخر بديلا عنه.
ويتواجد نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي في تركيا منذ شهر شباط الماضي بعد مغادرته اقليم كردستان الذي كان يقيم فيه لصدور مذكرة اعتقال بحقه بتهمة التورط بجرائم ارهابية.
وقال الزوبعي لوكالة "الفرات نيوز" أمس السبت إن "القائمة العراقية متمسكة بالهاشمي كنائب لرئيس الجمهورية على الرغم من عدم ممارسته لمهامه وانها لن تقدم اي مرشح بديل عنه لممارسة المهام المنوطة بمنصب نائب رئيس الجمهورية".
وأضاف "أننا في العراقية نعتقد ان قضية الهاشمي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأزمة السياسية الراهنة وأنها ستحل بانتهاء هذه الازمة التي يرزح تحتها الوضع السياسي للبلد".
ولا يزاول الهاشمي أي صلاحية من الصلاحيات المناطة بمنصب نائب رئيس الجمهورية كما أن موقع رئاسة الجمهورية لا ينشر له أي نشاط.
ويتواجد الهاشمي حاليا في تركيا التي وصلها بعد رحلة شملت قطر والسعودية ولم يصدر أي شيء من الهاشمي طوال الأيام الماضية يشير الى عودته إلى إقليم كردستان.

الهاشمي